*تعريف التَّمييز والعامل فيه والتّشبيه فيه*

*بحث في النحو*

*إعداد/ شادية بيومي حامد*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shadia@mediu.ws*

**خلاصة—هذا البحث يبحث في تعريف التَّمييز والعامل فيه والتّشبيه فيه.**

*الكلمات المفتاحية: التمييز، التعريف، المراد.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس تعريف التَّمييز والعامل فيه والتّشبيه فيه، إنَّ المبرد حين يعنى بالعامل ويقول: الفعل، هو لا يقصد فعلًا معينًا، وإنَّما يقصد جنس الفعل الذي يكون العمل له بالدرجة الأولى، ومن ثم فقيمة عطفه وما يشبهه بيان أنَّ العمل يكون من حيث الأصل لفعل، أي: أنَّ الفعل هو الذي يعمل، أي: هو الذي يرفع الفاعل، وهو الذي ينصب المفعول، وهو الذي ينصب الحال، وهو الذي ينصب التمييز، ثم يأتي من بعد الفعل ما يشبهه.

1. *المقالة*

تعريف التمييز:

معًا في ضوء ما نقله العلامة أبو العباس المبرد في الجزء الثالث من كتابه حيث قال: باب: التبيين والتمييز. وأول سؤال في تطبيقنا يقول:

لماذا جمع المبرد بين التبيين والتمييز حيث لا فرق بينهما؟

والجواب: أنَّه من باب العطف على المرادف، وغايته مزيد بيان، وكأنه راعى أن يكون واضحًا في عنوانه؛ لأنَّه يتحدث عن باب لبّه التبيين. ومعنى لبه التبيين: معناه أن التمييز تبيين، فلمَّا كان الموضوع تبيينًا آثر أبو العباس أن يكون من أول الأمر واضحًا وضوح موضوعه. فقال: واعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره.

الحق: أن هذه العبارة: عند أبي العباس ومثلها كثير عند سيبويه، وعند غيرهما من النحاة العلماء الذين جاءوا بعدهما يعولون على شيء يقوم عليه النحو العربي، هذا الشيء هو العامل، وفي المؤلفات المعاصرة تجد هذا العنوان: النحو. معنى هذا: أنَّ النحو يقوم على العمل، والعمل حركة الأساليب العربية، وتأثير بعضها في بعض، وهناك علاقة قوية بين اللغة وبين أصحابها، وهناك نظرية تربوية أخرى في النحو لا تقوم على ما ذكره أبو العباس. فكيف ذلك؟

بَدَأَ المبرد باب التبيين، فقال: اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل. فدخل في العامل مباشرةً، أَمَّا النظريةُ الحديثة فإنها تقوم على سردِ الأمثلةِ، وعلى ذكر الشواهد، ثم تستنتج القاعدة، ثم تلخص، ثم يؤتى بعد ذلك بالتدريب، أو التطبيق. معنى هذا الكلام -كما ترى في كتب مدرسية كثيرة- أنَّ باب التمييز يسرد هكذا: في وسط السطر: التمييز، ثم من أوله يقال للقارئ أو الدارس: اقرأ الأمثلة الآتية: اشترى فلانٌ أحدَ عشرَ كتابًا. فاضت الأرضُ خيرًا، اخضرت الأرضُ نباتًا، اخضرت الأرضُ شجرًا. ثم بعد هذه الأمثلة يقال للقارئ أو الدارس: بعد أن قرأت هذه الأمثلة لعلك وقفت عند كتابَ وهو: تمييز لأحد عشر؛ فإنَّها عدد مبهم يحتاج إلى ما يبينه، وقد يكون هذا العدد شيئًا آخر غير كتاب، كأن تقول: اشتريت أحدَ عشرَ إردبًا من القمح، أو أن تقول: اشتريت أحدَ عشرَ ثوبًا، أو أن تقول: اشتريت أحدَ عشرَ قصة أو رواية أو ديوان شعر، وهكذا.

ثم بعد ذلك توضع القاعدة. وخلاصتها: أنَّ التمييز -كما قال المبرد في معناه- أنه يوضح مبهمًا قبله: اسم نكرة جيء به لإيضاح ما قبله، وما قبله إما أن يكون جملة، وإما أن يكون مفردًا، فالجملة كما في قوله تعالى: {ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ} [الكهف: 34] فـ"مالًا" تمييز. والمفرد قد يكون عددًا كما في المثال: اشتريتُ أحدَ عشرَ كتابًا. وكما في قوله تعالى: {ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ} [يوسف: 4] فكوكبًا تمييز منصوب يبين إبهام العدد قبله.

وبعض الذين يدرسون النحو بهذه الطريقة يعترضون على أنفسهم، فبعد أن حبذوها ومدحوها وقالوا: إنها النهضة، بعد أسلوب الأقدمين الذي يبدأ بالقاعدة أو التعريف، أو العامل كما بدأ المبرد -عليه رحمة الله تعالى- ويقولون: هذه أمثلة مبتورة، والأمثلة المبتورة لا تُعَلَّمُ اللغةُ من خلالِهَا، وإنما الأوْلَى أن نأتي بعبارة مشرقة، بمعنى أن نأتي بمشهد حواري بين شخصين.

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل، وكأنَّ المبرد يعيد السؤال من جديد: اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل المعين، أم يعمل فيه الفعل و"أل" الجنس؟ و"أل" في مثل هذا التعبير كـ "أل" في قوله تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [الجمعة: 5].

معنى هذا أنَّه لا يقصد حمارًا معينًا؛ فإنَّ الألف واللام في قول ربنا: {ﮑ ﮒ} للجنس كما في قوله تعالى: {ﭥ ﭦ ﭧ} [النساء: 28] أي: كل إنسان خلق ضعيفًا.

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل.

فلو كانت "أل" للتعريف؛ لكان المعنى أن هناك فعلًا معينًا هو الذي يعمل في التمييز مثل: فجّر في قول الله تعالى: {ﭻ ﭼ ﭽ} [القمر: 12] فإن عيونًا تمييز، والعامل فيها لو قلنا: الفعل المعرف بالألف واللام، وهو فَجّر سنقف في آية مريم عند قول الله تعالى: {ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} [مريم: 4] وتأخذنا المآخذ ما إعراب "شيبًا"؟ فيقال لنا: تمييز. فنسأل هذا السؤال القديم الأصيل، وما العامل فيه؟ فيقال لنا: اشتعل، فنقول: لا؛ فإن اشتعل لا ينصب تمييزًا، لأن ناصبه "فَجَّرَ"، فقد قال المبرد: العامل فيه الفعل، وقد وقفنا عند آية القمر: {ﭻ ﭼ ﭽ} فوجدنا أن الفعل هو "فَجَّرَ". فلا ينصب التمييز سواه.

إنَّ المبرد حين يعنى بالعامل ويقول: الفعل، هو لا يقصد فعلًا معينًا، وإنَّما يقصد جنس الفعل الذي يكون العمل له بالدرجة الأولى، ومن ثم فقيمة عطفه وما يشبهه بيان أنَّ العمل يكون من حيث الأصل لفعل، أي: أنَّ الفعل هو الذي يعمل، أي: هو الذي يرفع الفاعل، وهو الذي ينصب المفعول، وهو الذي ينصب الحال، وهو الذي ينصب التمييز، ثم يأتي من بعد الفعل ما يشبهه.

قال عليه رحمة الله: إنَّ معناه أن يأتي مبينًا عن نوعه، ثم ضرب لنا هذا المثال: عندي عشرون درهمًا وثلاثون ثوبًا. ولا بد أن نقف عند قوله: وثلاثون ثوبًا ذكر عددًا مبهمًا. إن المبرد يومئ في هذه العبارة إلى أن قولك: عندي عشرون، وعندي ثلاثون. يحتاج إلى تمييز؛ لذلك قال: ذكرت عددًا مبهمًا، والإبهام يعني: الغموض وعدم التوضيح، ويحتاج الإبهام إلى ما يفسره.

بلغةٍ أخرى ربَّما تجدها عند الجرمي وقطرب والفراء: يحتاج إلى ما يزيله، أزال الإبهام وأزال اللبس، إلى ما يقضي عليه.

الحاجة إلى زوال الإبهام:

قال المبرد: لما قلت: عندي عشرون وثلاثون، ذكرت عددًا مبهمًا، وهذا الإبهام يحتاج إلى ما يفسره، ويحتاج إلى ما يزيله، وسبيل زوال هذا الإبهام وتفسيره: التمييز لتوضيح ما أبهمناه؛ ولتفسيره ولشرحه، لكن الإبهام الذي يتحدث عنه المبرد قد يعترض عليه بمثل ما درسنا عند أبي البقاء حين تعرض لحذف الفاعل، وذكر فيما ذكر قول الله تعالى: {ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} [النساء: 86] ولقد حذف الفاعل بقصد الإبهام.

الإبهام المحمود، والإبهام المذموم:

الإبهام المحمود مقصود، والدليل هذه الآية: {ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} ومثلها {ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ} [المجادلة: 11] ومثل ذلك:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن | \* | بأعجلهم .... .... .... |

الشاعر لا يقصد يدًا معينة من صاحبها المعين، كأن يكون شيخ القبيلة، ولو مدت الأيدي من العبيد؛ لبادر وسابقهم إلى الطعام، وإنما عبر بالإبهام؛ ليدلنا على أن هذا خلقه؛ فالإبهام مقصود بغض النظر عن الفاعل.

وكذلك ربنا تعالى يقول: {ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ} حُيِّيتم: مبني للمفعول، وإذا أردت أن تأتي به أصلي الصيغة، قلت: وإذا حياكم أي إنسان بتحية؛ فحيوا بأحسن منها أو ردوها، إذن الإبهام هنا مقصود محمود، وأنت إذا حملت نفسك على هذا الخلق، وكنت من الذين يردون التحية بأحسن منها أو بمثلها، بغض النظر عمن حياك. إذن أنت لا تفرق بين من يحييك ملكًا، وبين من يحييك سوقًا كما قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| الموت بين الخلق مشترك | \* | لا سوقة يبقى ولا ملك |

فإذن الذي يحييك لو كان عظيمًا شريفًا حسيبًا نسيبًا عالي القدر، أنت تحييه بأحسن مـِمَّا حَيَّاكَ، أو بمثل ما حياك، وإذا حياك خادم أو نكرة من الناس لا يعبأ به أو أقل، فأنت تحييه بأحسن مما حييت، أو بمثل ما حياك، هذا هو الإبهام الذي يُعرب عن خلق من يأتي بهذا الفعل، على هذا اللون من التعبير -أي: بالبناء للمجهول- الذي نقول فيه في القرآن الكريم، بالبناء للمفعول، أو لما لم يسمّ فاعله.

أما الإبهام المذموم: فأن تقول لي: عندي عشرون. وهذا ليس إبهامًا محمودًا؛ لأننا سنسأل: عشرون ماذا؟ فتقول: كتابًا. كان من أول الأمر أن تزيل الإبهام، فإذا ارتقينا إلى المعنى الذي وراء ذلك، وجدنا أمرين اثنين لا ثالث لهما:

الأول: أنَّ الذي يقول: عندي عشرون ثوبًا. أو عندي عشرون كتابًا أزال اللبس حتى تُفْهَمَ الجملة.

الثاني: هو المحافظة على الوقت؛ لأن الذي يقول: عندي عشرون ويسكت، سوف يضطرنا إلى أن نسأله عن العشرين: ما هي؟ وهذا وقت هدر، وابن مالك يقول: في أول الألفية:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| كلامنا لفظ مفيد كاستقم | \* | .... .... .... .... |

فضرب المثال على كلام العرب الذي هو يفيد.

ونحن الآن مع المبرد في مسألتين أخريين: المبرد ذكر الإبهام من حيث إنه قد أتى من خلال ذكر العدد، فقال: لما قلتَ عندي عشرون وثلاثون، ذكرت عددًا مبهمًا يقع على كل معدود. هذا هو سبب الإبهام. كيف ذلك؟

سببه: أن العشرين صالحة للوقوع على معدود، ونستنتج من ذلك أن هناك عددًا، وأن هناك معدودًا، العدد عرفناه وهو عشرون. والسيوطي كان يقول: وأخوات العشرين هي العقود: ثلاثون وأربعون وخمسون... إلى التسعين وهكذا.

إذن فسبب الإبهام كما قال المبرد أن العدد صالح كي يقع على كل معدود. مثال: عندي عشرونَ كتابًا، فوقع العدد عشرون على كتاب، وتقول: عندي عشرونَ جارًا. وعندي عشرونَ ثوبًا، وعندي عشرونَ قلمًا، وعندي عشرونَ ناقةً. وفي القرآن الكريم {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ} فوقع العدد على نعجة {ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ} [ص: 23] أي: غلبني. و{ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ} وقع العدد على سنة، ووقع على عام {ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ} [البقرة: 259]، وهكذا. وكما وقع على العدد قبله في: {ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ} [يوسف: 44] إذن فالعدد صالح لكي يقعَ على كلِّ معدودٍ مثل: عشرونَ كتابًا. ويصلح الجواب: عشرونَ درسًا حصلت. حصلتُ عشرينَ درسًا. هكذا يكون صالح العدد لكل معدود، أي: ليس خاصًّا بمعدود معين، وإنَّما هو شائعٌ عام، يقع على كل معدود.

فوقوع العدد على كل معدود هو سبب الإبهام، أي: أنه يجوز أن يكون المراد الذي تعنيه مهم؛ لأنَّ هذه هي المسألة الثانية التي نقف عندها مع العلامة المبرد قال: فلما قلتَ: درهمًا؛ عرفت الشيء الذي إليه قصدت، هذه هي المسألة الثانية وهي مسألة القصد، اللغة تعبير عما في النفس، اتفق الناس واصطلحوا على جملة من الكلمات والحروف، والأدوات تدل وضعًا على معان في أنفسهم، يعرفونها وهي تحقق المصلحة والمنافع بين الناس.

فأنت تقصد، ولا يوجد إنسان في الدنيا يقول شيئًا لا يقصده، وإلا كان في عداد غير المكلفين، الذين لا يطلب منهم شيء، وهذا فاقد العقل، أو فاقد الأهلية، أو ناقص العقل، كالطفل وهكذا. إذن الدرس المستفاد من قوله: قصدت؛ بيان تلك الشخصية العربية، وأقول: المسلمة، التي تعول على القصد، لا على الحركة بدون قصد، ولا على الكلام بدون قصد.

العامل في التمييز:

قال المبرد: - العامل في التمييز: الفعل أو ما يشبهه. وهنا تأتي هذه القضية، وهي قضية تعرض لها العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه (همع الهوامع) وقال: "وتمييز المفرد ينصبه مميَّزه". والضبط الصحيح مميَّز. ويكون الضبط الصحيح مميَّزًا على صورة اسم المفعول؛ لأنَّ كلمة مميِّز اسم فاعل، بالميم المضمومة، وكسر ما قبل الآخر، وأما مميز بالميم المضمومة، وفتح ما قبل الآخر؛ فهذا بناء على أنَّه اسم مفعول، هل نرى فرقًا بينهما؟ نعم. المميِّز هو: التمييز؛ لكن المميَّز -يعني: الذي نميزه بالتمييز-يكون عن طريق المميَّز هذا قد يكون عددًا، العدد يريد أن يميَّز. والدرهم والثوب هو الذي يميِّز.

فنحن نتعامل مع مميِّز وهو: التمييز، ومميَّز وهو: المبهم قبله، وقال السيوطي، في (همع الهوامع): وتمييز المفرد ينصبه مميَّزه. كان ذلك معناه: أن التمييز منصوب، وأن المميز الذي قبله كـ"عشرين"، فعندما نقول: عين المميِّز والمميَّز في قولك: عندي ثلاثونَ ثوبًا، الجواب تقول: عندي ثلاثون ثوبًا. ثلاثون: مميَّز، وثوبًا: مميِّز.

قال المبرد: العامل في التمييز، الفعل أو ما يشبهه. وجاء السيوطي فذكر أنَّ المميَّز الذي هو: عشرون وثلاثون وأربعون، ونحوه هو الذي ينصب التمييز. فنحن إذن مع مميِّز منصوب، ومع مميَّز قبله عمل فيه النصب.

قال السيوطي: وتمييز المفرد ينصبه مميَّزه كعشرينَ مثلًا في: عشرينَ درهمًا. وأتى بها على غير الحكاية؛ فقال في: عشرين. وإعرابها: في: حرف جر، وعشرين: مجرور بـ"في" وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

يعمل عشرون ونحوه وهو من الجامد؟

والجواب: أنَّ العمل بالنسبة إلى الجامد وهو عشرون أو على الحكاية وهو: عشرين. إذا أردت أن تنقلها من عبارة السيوطي. أن ذلك على طريق التشبيه؛ إذن فنحن نشبه الجامد بمشتق، فالتشبيه يفتح باب التأمل، ويفتح لنا تراثًا نحويًّا فيه خلاف.

والحامل والداعي إلى التشبيه: ربما تبادر إلى الذهن أن التشبيه فن يسلكه الأديب، شاعرًا كان أو ناثرًا، وأن الشعر والنثر يأتي فيه البيان والبيان، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة مع وضوح الدلالة. وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يعني: أنت تستطيع أن تثبت صفة الكرم لشخص ما عن طريق التشبيه بحاتم الطائي، أو عن طريق الاستعارة: قابلت بحرًا، وسلمت على بحر.

ويرى البصريون: أنَّ المشبه به هو اسم الفاعل، ومعنى ذلك: أنَّ اسم الفاعل يعملُ، ولا خلاف في إعماله، فهو مشتق، ويعمل عند جميع العلماء من بصريين وكوفيين وغيرهما، وهو يعمل بدون شرط إن كان محلى بـ"أل"، فإن تجرد من "أل" ففيه الخلاف المشهور، وهو دلالته على حضور أو استقبال، واعتماده على نفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف محذوف؛ لكن لا خلاف في أنه يعمل.

ذهب الجماعة من أهل البصرة إلى أنَّ اسم الفاعل إذا كان مجردًا من "أل" فلا بد أن يدل على حال أو استقبال، فلَمَّا قال الكسائي: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ} [الكهف: 18] فـ{ﮘ} اسم فاعل، و{ﮙ} مفعول به منصوب علامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنَّه مثنى، والذي عمل فيه النصب: {ﮘ} ومعلوم: أنَّ القصة مَضَى عليها زمانٌ "الألوف من السنين".

وأجاب أهل البصرة على الكسائي؛ حيث قالوا: إنَّه لاستحضارِ الصورةِ، فكأنَّ الذي يقرأُ القرآن الكريم يستحضر صورةَ كلبِ أهل الكهف، فهو دالٌ على الحضور، كـ" فلان باسط يده الآن"، أو "باسط يده غدًا"، كما تقول في قول الله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ} ومعنى ذلك: أن هناك سؤالًا يقول: لكن: {ﮘ ﮙ ﮚ} ليس كهذا المثال: فلان باسط يده الآن، أو فلان باسط يده غدًا؟

والجواب: أننا إذا قلنا: فلان باسط يده الآن كان على سبيل الحقيقة، وإن قلتَ: باسط يده غدًا كان على سبيل الحقيقة، لكن قوله تعالى: {ﮘ ﮙ} بمثابة الآن من باب استحضار الصورة، فكأنه أقرب إلى المجاز.

إنَّ المبرد ذكر أن العامل في التمييز هو الفعل أو ما يشبهه، فلما كان تمييز المفرد في العدد ليس فعلًا، إنَّما هو عشرون وثلاثون، وهي من الجوامد، وذكر السيوطي أنها لا بد أن تكون مشبهة -أي: أن عملها النصب- في مميزها الذي مَيزها، حين أقول: بأي شيء ميزها؟

فالجواب: أنه ميزها بما يذكره المتحدث القاصد من كتاب وثوب، وغير ذلك حين قال: عندي ثلاثون ثوبًا، وعندي عشرون درهمًا إلى آخر ذلك كله.

إذن، هو مشبه باسم الفاعل، واسم الفاعل يطلب اسمًا بعدَه، ويُستتر فيه ضميرٌ، فالعامل طالب ومفتقر، وهذا الافتقار يسبب العمل كما يفهم من عبارة النحاة.

وذهب أيضًا بعض أهل البصرة: إلى أنَّ عشرين وبابه "أَفْعَلَ مِن" يعني: بمثابة "أفعل من" في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين، ويُلتزم فيه التنكير، وهذا التشبيه -تشبيه عشرين- وبابه "بــ"أفعل من" ووجه الشبه بينهما طلب الاسم المنصوب الملتزم فيه التنكير، قوَّاه أبو حيان قال: وهذا أقوى، السبب الذي من أجله قوى أبو حيان أن يكون عشرون وبابه مشبهًا بــ"أفعل" من -أي: بــ"أفعل" التفضيل- الذي جاءت من بعده وهو يطلب نكرة، كذلك عشرون يطلب نكرة، ما الذي جعل أبا حيان يقوي شبه عشرين "بأفعل من" -أفعل التفضيل- والصورة التي تعرفونها: وهي فلان أقوى من كذا، فهو يطلب اسمًا بعده على طريق التبيين، ويُلتزم فيه التنكير، فيشبه "بأفعل" الذي هو أفعل التفضيل.

قوى أبو حيان هذا الشبه، ولم يقوِ شبه عشرين باسم الفاعل؛ ففي إعمال اسم الفاعل، وأنه إذا كان مجردًا من "أل" عَمِلَ ولكن بشروط، هذه الشروط هي التي جعلت أبا حيان يقوي شبه عشرين وبابه "بأفعل؛ لأنه لا شروطَ، أما اسم الفاعل فلا بد أن يكون معتمدًا ويعمل في النكرة وفي غيرها، لذلك كان التشبيه "بأفعل من" أقوى عند أبي حيان.

لا بد أن نتأملَ في قضية التشبيه، نشبه أي شيء بأي شيء؛ فلا بد أن يكون هناك وجه شبه من أوضح طريق، لكن أن نشبه إنسانًا بإنسان لا جامعَ بينهما، هذا الجامع هو وجه الشبه؛ لقد اطلع النبي  على رجل يسمى عمرو بن لحي، قال لأحد الصحابة -ولعله أكثم: ((ما رأيت أحدًا أشبه به منك- لعل شبهه بي يؤذيني، قال: لا؛ أنت مؤمن وهو كافر)).

إذن، لا يصح، إلى أن نقول: انتبه، إلى أنك تشبهه وجهًا أو تشبهه طولًا.

فلجأنا إلى التشبيه لكي نمضي على وتيرة واحدة، فمضينا على التشبيه؛ لأننا في حاجة إلى مخرج، وهو كيف يعمل الجامد، نقول: إن الجامد يعمل، وفي موضع آخر نقول: إنَّ الجامد لا يعمل وهذا من قبيل التناقض، واللغةَ لا تناقضَ فيها ولا تضاربَ، فنحن في حاجة إلى التشبيه؛ لأن القاعدة مطَّردة؛ ولأنه لا خلافَ في أن المشتق يعملُ، فإذا جاءنا جامد، فنحن نقول: الجامد عندنا يُحمل على المشتق، فلا خلافَ، إذن نقول هذا في تمييز المفرد.

تمييز الجملة: في تمييز الجملة وفي ناصبه أقوال:

أولًا: الذين بينوا أنَّ العامل -ومنهم المبرد - الفعل أو ما يشبهه، والذين بينوا ذلك وسلكوا سبيل المبرد لم يذكروا في هذا خلافًا؛ لأننا إذا سألنا: عن العامل الذي ينصب التمييز إذا كان تمييزًا بعد جملة؛ فالإجابة هو الفعل، أو ما في معناه -كما قال المبرد، وهناك مخالف للمبرد وهو العلَّامة ابن عصفور. حيث قال: الجملة هي الناصبة للتمييز.

الحق، أنَّ لرأيه وجهًا، وهذا الوجه معتبر -وإن كنا نخالفه- هذا الوجه الذي يبين أنَّ لابن عصفور فكرًا، قال: إذا كنتم تعترضون على أنَّ الجملة برمتها هي العامل في التمييز، فما ناصب "ثوبًا" من قولنا: عندي ثلاثون ثوبًا؟ يُرَدُّ عليه: الذي نصبه ثلاثون، وعندي عشرون كتابًا الناصب له عشرون، يقول ابن عصفور: هذا الناصب مفرد، وقد قامت الجملة مقام المفرد.

هذا هو الوجه الذي في رأي ابن عصفور: ­وهو أنَّ المفرد هو الذي نصب التمييز، وما دام المفرد قد نصب التمييز بلا خلاف، فالجملة تقوم مقام هذا المفرد؛ فالجملة هي الناصبة للتمييز، هذا هو الوجه الذي وجد في رأي ابن عصفور.

ولكن أَنُسَلِّمُ بهذا الوجه؟

نقول: تقوم الجملة مقام المفرد، هذا من حيث إنها تحتاج إلى مفسر، لكنها ليست قائمة مقام المفرد في كل الجوانب، هي قد تُقدر بالمفرد؛ ولقد عرفنا ما قاله ابن مالك في شرح التسهيل: {ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ} [يوسف: 35] وبدا لهم بداء، كيف كيفية: {ﭔ ﭕ} [البقرة: 211] كثرة إتياننا: {ﮜ ﮝ} [الأنعام: 6] كثرة إهلاكنا، قد تئول الجملة بالمفرد، ويصح عندئذٍ مجيئها فاعلًا باعتبار هذا التأويل، لكن إذا قلنا في قول الله تعالى: {ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ} [مريم: 4] فإنَّ العامل {ﭥ} على ما ذهب إليه ابن عصفور، {ﭥ ﭦ} أنقول: إنَّ العامل في التمييز {ﭥ ﭦ} لأنها جملة قامت مقام المفرد، وما المفرد الذي قامت مقامه؟ إنَّ تشبيه ابن عصفور تشبيه بعيد، وإن كان له وجهه، وكانت له وجهته.

ولكنا نقول: إنَّ العامل في الجملة هو الفعل، فالفعل هو الذي رفع: {ﭦ} {ﭥ ﭦ} وهو الذي نصب التمييز: {ﭧ} فالعامل هو الفعل، ولا تكون الجملة برمتها أو بركنيها الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر هي العامل.

هل يجوز جمع التمييز:

عندي ثلاثون كتابًا وثلاثون ثوبًا، التمييز جاء مفردًا منصوبًا، والمبرد نَفَى ومنع أن يكون التمييز جمعًا، ومنع المبرد أو عندي عشرون دراهم، مع الخطأ في هذا التركيب، ذكر المبرد أن الجمع -الذي هو عشرون- قد تبين قبله بمعنى أن لفظة عشرين دالة على الجمع، فلا داعي إلى جمع آخر، هذا عين ما قاله المبرد.

فإذا كان الجمع قد تبين قبل دراهم فَلِمَ تجمع، ويقال: دراهم؟ يكفي أن نقول: عندي عشرون درهمًا بالنصب والإفراد.

والإفراد؛ لأن الجمع قد تبين قبله، وتبين الجمع بذكر العدد، العشرون تدل على الجمع، العشرون ليست واحدًا، وليست مثنى وليست اثنين، وإنما العشرون عشرة وعشرة، العشرون جاوز جمع القلة من الثلاثة إلى العشرة المفردة.

وذكر المبرد بيان الجنس فقط، عندي عشرون، ومع قولنا: عشرون، هنا تعريض، ويحتمل أن تكون العشرون من الثياب، أو من الكتب، أو من الأصدقاء، أو من الإخوة، فإن العربَ قالتْ: "أسرع من نكاح أم خارجة" ولدتْ أكثر من عشرين ولدًا في أحياء مختلفة، الأجناس إذن مختلفة، وكلها صالحة -كما قال المبرد- فنحن في حاجة إلى الجنس.

فأقل شيء يدل على هذا الجنس نرضاه؛ لأنَّ الذي قبله قد تبين أنه جمع، وأنه مقدار معلوم.

قال المبرد: والتمييز يأتي نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لكان مخصوصًا، فلَمَّا كان نكرة كان شائعًا في نوعه، يعني: شيوع النكرة في النوع هو المطلوب، نحن لا نريد شيئًا مخصصًا بعد العدد أو ما يشبه العدد الذي هو المفرد.

قال المبرد: ويأتي التمييز منصوبًا؛ لأنَّ النون منعت الإضافة، كما تمنعها إذا قلنا: هؤلاء ضاربون زيدًا، فـ"هؤلاء": مبتدأ مبني في محل رفع، ضاربون: خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم، وزيدًا: مفعول لـ"ضاربون" على الحكاية، فلم نقل: هؤلاء ضاربون زيدٍ؛ لأن وجود النون دليلٌ على الفصل، وعلى أنه لا إضافة، ولولا النون لأضفنا -كما قال المبرد- فقلنا: هؤلاء ضاربو زيد.

هل كل نكرة صالحة لكي تكون تمييزًا؟

الجواب: أنَّ بعض النكرات لا تكون تمييزًا، من ذلك كلمة: مِثل، وللعلماء فيها أقوال، منها: يقول سيبويه: ولي عشرون مثله، أجاز سيبويه وقوع "مثل" تمييزًا، أما أهل الكوفة فيمنعون التمييز بـ"مثل"، وعلتهم: إبهامها، فإذا قلنا: ويكون الإبهام مانعًا للتمييز بها؛ لأنَّا إنَّما احتجنا إلى التمييز ليزيل الإبهام، فهل نزيل الإبهام بإبهام؟ هذا لا يصلح، ولذلك فكلامهم في هذا مقبول.

ومن ذلك كلمة: "غيـــر" هل يصلح أن تقع تمييزًا؟ الفراء منع التمييز بكلمة "غير" وأجاز يونس، ووافقه تلميذه سيبويه، لكنه قال: لأنَّ التمييز بها لا يخلو من فائدة، فنحن نبحث عن الفائدة قدر طاقتنا.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ